

كلمة معالي الدكتور/ إبراهيم بن عبدالعزيز العساف
وزير المالية في المملكة السعودية
رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية

فخامة الرئيس/ علي عبد الله صالح
أصحاب المعالي
السيدات والسادة

أود في البداية أن أشكر حكومة المملكة المتحدة على استضافتها لهذا الاجتماع، كما أن الشكر موصول للرؤساء المشاركين خاصة البنك الدولي وجميع من ساهم في انعقاد هذا الاجتماع.

إننا نقدر باحترام بالغ الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية اليمنية لتحقيق تقدم حقيقي على جميع الأصعدة وخاصة فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والأجندة الوطنية للإصلاح بما في ذلك تحسين الأداء الحكومي كما أوضح ذلك فخامة الرئيس، ولكن اليمن مازال يواجه العديد من التحديات التي ستؤثر على اقتصاده، ونحن نجتمع اليوم لمساعدة ودعم الحكومة اليمنية على هذه التحديات وتحقيق الرفاه وطيب العيش للشعب اليمني الشقيق.

لقد جرت مناقشات مستفيضة خلال الأشهر الأخيرة، تحت رعاية الأمانة العامة لدول مجلس التعاون العربية، في جو من التفاهم والتعاون بين المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي وحكومة الجمهورية اليمنية على المستوى الوزاري، وكذلك على المستوى الفني بمشاركة كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة المتحدة، حيث تمت مناقشة العديد من القضايا من أهمها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة لليمن (2006-2010) والبرنامج الاستثماري للخطة، وتحديد الاحتياجات التمويلية له، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد اليمني، وآلية تنفيذ المشاريع، وقد أدت الجهود التي بذلت خلال تلك المناقشات إلى الإعداد لهذا الاجتماع ونجاحه بإذن الله.

إن التاريخ المضيء في ظل العلاقات الأخوية المتميزة القائمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، إنما يعبر عنها مجلس التنسيق السعودي اليمني عالي المستوى الذي يرأسه من الجانب السعودي صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير/ سلطان بن عبد العزيز، ويرأسه من الجانب اليمني دولة رئيس الوزراء الأستاذ/ عبد القادر باجمال، وفي هذا الإطار أود الإشارة إلى أن المساعدات السعودية لليمن قد قاربت 5 بليون دولار أمريكي على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث كانت هذه المساعدات على شكل منح لأغراض إنسانية ومساعدات عاجلة، أو قروض ميسرة استخدمت لتمويل مشاريع إنمائية في قطاعات مختلفة ومناطق مختلفة من اليمن، ومن ذلك على وجه الخصوص ما يقوم به الصندوق السعودي للتنمية منذ بداية الخطة الخمسية الماضية لليمن من تمويل برنامج إنمائي يبلغ حجمه حوالي 570 مليون دولار يشتمل على مشاريع إنمائية في قطاعات هامة، وقد تم اكتمال معظم تلك المشاريع وبعضها مازال تحت التنفيذ أو التحضير، والواقع أنه لم يكن لهذه المشاريع أن تحقق هذا النجاح بدون التعاون والإدارة الجيدة من قبل الإدارات المعنية في الجمهورية اليمنية.

كما أود أيضاً إحاطة الاجتماع علماً بأن بعثة فنية من الصندوق السعودي للتنمية زارت الجمهورية اليمنية مؤخراً لتقييم مشروع مستشفى جامعي تابع لجامعة حضرموت وكذلك مركز للسرطان في مدينة المكلا، حيث سيتولى الصندوق متابعة تنفيذ المشروعين وتمويلهما بمنحة قدرها 32 مليون دولار أمريكي.

إننا نعتقد بأن هذا الاجتماع يمثل حدثاً مهماً ونقطة تحول للاقتصاد اليمني، ومشاركة فخامة الرئيس الشخصية تعكس أهمية هذا الاجتماع، ولذلك فقد وجهني خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بأن أعلن في هذا الاجتماع بأن المملكة العربية السعودية قد قررت تقديم مساعدة جديدة لليمن بمبلغ مليار دولار أمريكي كمنحة ستوجه لتمويل مشاريع إنمائية في القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه والقطاعات الأخرى ذات الأولوية.

وفي الختام أود أن أؤكد مجدداً التزام المملكة لدعم الحكومة والشعب اليمني في جهودهم تجاه تنمية وطنهم، وبالنيابة عن حكومة وشعب المملكة العربية السعودية أتمنى للجمهورية اليمنية كل النجاح في التغلب على التحديات القادمة، وأتمنى لهذا الاجتماع التوفيق والنجاح.